10 - إعادة صياغة مآخذ المحدثين حسب الإطار النظري لهذا العمل

وسنبدأ في مقاربة أولى لهذه الإجابة بمحاولة ترجمة مآخذ اللّغويين العرب حسب هذه الفرضيات حتّى يمكننا الإجابة عَنْهَا والتقدم في القضية التي نطرحها في هذا الفصل.

نذكّر أن هذه الفرضيات انبنت على تصوّر دي سوسير للعلامة اللّغوية وأنّها إعادة صياغة لها. وتقوم أوّلا على التسليم بوجود وظيفة سيميائية تجمع بين طرفين أو وظيفين هما التعبير والمضمون وهما وَظِيفَان متضامنان تضامنا يمتنع معه تصور أحدهما بدون افتراض الآخر، ولا تصور الوظيفة السيمائية المؤسسة للحدث اللّغوي بدونهما.

وتقوم ثانيا على التسليم بوجود شكل ومادّة على صعيدي التعبير والمضمون يفسّر اختلاف الألسنة في تجزئة سلسلة الملفوظ على مستوى السياق إلى أجزاء مختلفة بعضها عن بعض، ويفسّر أيضا اختلافها على مستوى النظام في تقطيع الجدول أو الجداول إلى أفراد متميّز بعضها عن بعض من لسان إلى آخر.

يترتّب على هذه الفرضيات أن تحديد الثوابت على صعيد التعبير أو المضمون ينبغي أن يراعي الوظيفة السيميائية وخاصّة إجراء الاستبدال الذي يستمدّ شرعيته منها حسب قول هيلمسليف:

«يصادف الباحث اختلافا بين الثوابت التابعة لصعيد التعبير عندما يجد بينها تعالقا (Corrélation) (أي العلاقة التي نرمز لها بالتركيب الشرطي إمّا. . . وإمّا وتفرض عليك أن تختار بين /ق/ و /س/ في قولك بالعربية / قال / و / سال) يناسبه تعالق آخر على صعيد المضمون (أي العلاقة إمّا. . . وإمّا التي تختار بمقتضاها ضرورة بين مقداري المضمون «قال» و«سال» بحيث توجد علاقة بين التعالق الملاحظ على صعيد التعبير والتعالق الملاحظ على صعيد